2012 أكثر الأعوام تذبذباً في الأسعار

تقرير: النفط الكويتي وصل إلى أعلى مستوى بـ123 دولاراً

- المشهد الجيوسياسي ظل هو المسيطر على الأجواء العامة
- عام فريد من التقلبات.. شهد بين أعلى وأدنى الأسعار أكثر من 35 دولاراً دفعة واحدة
- تدهور حاد وارتفاع قياسي خلال يوم واحد.. في الجلسة الواحدة تخسر أو تربح 5 دولارات
- الأزمة الاقتصادية المستمرة أثرت بشكل واضح على الأسعار

نمو قطاع النفط الكويتي

- الحظر على شركات التأمين في الاتحاد الأوروبي منع من تقديم تغطية تأمينية للصادرات النفطية
- أسعار النفط ظلت تدور في فلك 100 دولار معظم الأشهر
- إعصار ساندي.. وفيضانات نيجيريا من المؤثرات السلبية على السعر

«كونا»: قال تقرير عن النفط الكويتي بان سعر برميل النفط الكويتي قد ختم جلسات العام الماضي 2011 مستقرا عند مستوى 106.05 دولارات وهو قريب نوعا ما من مستوى نهاية جلسات عام 2012 مستقرا عند 107.44 إلا ان التذبذب في اسعار النفط كان سمة اتصف بها بامتياز2012.

واشار التقرير الذي نشرته «كونا» امس ان النفط الكويتي وصل في هذا العام الى اعلى مستوى له في شهر مارس 2012 عندما وصل الى 123.40 دولارا للبرميل وهو ذات التوقيت الذي بلغ فيه خام الاشارة برنت اعلى مستوى له عندما بلغ سعر 128.17 دولارا للبرميل في حين وصل الخام الكويتي ادنى مستوياته في يونيو بهبوطه إلى 88.25 دولارا وهو ايضا ذات التوقيت الذي سجل فيه خام الإشارة برنت ادنى مستوى والبالغ 88.62 دولارا للبرميل.

وقد بلغ متوسط سعر النفط الخام الكويتي خلال 2012 حوالي 108.62 دولارات للبرميل في حين بلغ متوسط سعر نفط خام الاشارة برنت 111.67 دولار للبرميل خلال العام.

وكانت الظاهرة الغريبة جدا في عام 2012 هو التدهور الحاد او الارتفاع الحاد لاسعار النفط في خلال يوم واحد فكانت الجلسة الواحدة تخسر او تربح اكثر من 5 دولارات دفعة واحدة أي ما يقارب 5 في المئة خلال ساعات وذلك دون اسباب مقنعة على الإطلاق وإنما بسبب المضاربات وقلق المستثمرين او اطمئنانهم.

وبحسب تصريحات وزراء في الدول المنتجة والمستهلكة للنفط وخبراء ومتخصصين قابله في 2012 «الغريب» لم يعد مفهوما بشكل دقيق وقاطع السبب في تذبذب اسعار النفط على المدى القصير اليومي والاسبوعي لكن المؤكد ان العوامل الأساسية المتحكمة في الأسعار فقدت تاثيرها القوي وتصدرت عوامل اخرى المشهد كان ابرزها العوامل الجيوسياسية.

وشهدت اسعار النفط في الأسواق العالمية خلال العام الحالي اكبر موجة من التذبذبات ربما منذ اكتشاف النفط في نهاية القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية التي اكتشفت النفط عن طريق الصدفة عندما وجد العمال وهم يبحثون عن الملح «حيث كان يستخدم في عمليات التبريد انذاك» تحت سطح الأرض سائلا لزجا اسود اللون «البترول».

ولم تعرف اهمية هذا السائل إلا عندما قام الصيدلي صمويل كير بعملية تكرير له في المعمل حيث استطاع ان يحصل على قطفة نقية وجد أنها يمكن ان تستخدم في الإضاءة بدلا من استخدام الشموع المصنوعة من دهن الحيوانات وذلك في عام 1845 اي قبل 5 سنوات من حفر اول بئر بترولية في بلده تيتوزفيل «بنسلفانيا» بامريكا عام 1859 ميلادية على يد الكولونيل «دبريك».

وبالعودة الى العوامل الأساسية المتحكمة في اسعار النفط نجد انها لم تعد هي اللاعب الرئيس المؤثر في هذه الأسعار سواء كان العامل الأهم المتمثل في العرض والطلب او المخزون الاستراتيجي وقوة الاقتصاد وحالة النمو وسعر صرف الدولار او حتى معدلات البطالة.

لكن العوامل الثانوية وبالأخص العامل الجيوسياسي كان الأبرز في التاثير على الأسعار خلال معظم فترات العام وخصوصا النصف الأول منه حيث لعب الملف النووي الإيراني دورا مهما بعدما انخفض إنتاج إيران بحدود 700 الف برميل يوميا هذا العام من 3.4 مليون برميل يوميا في يناير الى 2.7 مليون برميل في اكتوبر 2012 وذلك بسبب العقوبات الأمريكية والأوروبية على إيران من جراء برنامجها النووي.

وقد منعت العقوبات «الحظر» شركات التأمين في الاتحاد الأوروبي من تقديم تغطية تامينية للصادرات النفطية وهو ما اعاق ايضا واردات بعض المشترين من خارج الاتحاد الأوروبي لكن بعض الزبائن ومنهم كوريا الجنوبية عادوا لشراء الخام الإيراني الذي وجد صعوبة في الوفاء بمواعيد تسليمه بسبب صعوبات تعرض لها أسطول الناقلات الإيرانية ما تسبب في إبطاء الصادرات.

وكان الحدث الجيوسياسي الأبرز هذا العام الذي دعم أسعار النفط نحو الارتفاع بشكل ملحوظ هو التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز الذي يتحكم في مرور حوالي 17 مليون برميل من النفط يوميا عبر الخليج العربي قادما من دول الخليج العربية.

وبشكل عام نستطيع القول ان التطورات الإيجابية التي دعمت ارتفاع أسعار النفط كان لها الغلبة في 2012 بدليل دوران الأسعار في فلك 100 دولار في معظم اشهر العام والايجابي ايضا وإن كان سلبيا هو ان التطورات السلبية كان لها الفضل في عدم وصول أسعار النفط الى ارقام فلكية قياسية ما حقق نوعا من التوازن إلى حد بعيد وجعل المنتجين والمستهلكين في رضا ملحوظ تجاه الأسعار التي يرون أنها تكون عادلة عندما تستقر عند الـ100 دولار للبرميل وهو ما يساعد على انتعاش الاقتصاد العالمي وتعافيه.

ومن العوامل السلبية التي اثرت على الأسعار هذا العام الأزمة الاقتصادية المستمرة منذ اشهر طويلة في دول الاتحاد الأوروبي وبالأخص اليونان واسبانيا وايطاليا إضافة إلى التهديدات الأمريكية في الصيف الماضي باستخدام المخزون النفطي الاستراتيجي البالغ ما يزيد على 700 مليون برميل من النفط الخام لكبح جماح ارتفاع الأسعار وكان لهذا الإعلان تاثيره نوعا ما على الرغم من فشل محاولة سابقة في العام الماضي عندما اعلنت وكالة الطاقة الدولية في يونيو 2011 ان اعضاءها الثمانية والعشرين اتفقت على الإفراج عن 60 مليون برميل من النفط لتعويض تعثر الإمدادات الليبية آنذاك.

ولعل تاثير المخزونات النفطية لم يقتصر فقط على مخزون الولايات المتحدة خلال 2012 اذ ان الانخفاض في مستوى المخزون من المنتجات النفطية في البلدان الصناعية دعم اسعار المنتجات خصوصا الوسيطة وهوامش ارباح المصافي عموما كما ان بناء المخزون الاستراتيجي الصيني لعب دورا مهما وقيام السعودية ببناء مخزونات كافية لتغطية احتياجات توليد الكهرباء واستمرار إيران ببناء الفائض النفطي العائم في النصف الأول من العام كان لها تاثيرات واضحة تارة بارتفاع الاسعار وتارة بانخفاضها بحسب الزيادة او النقصان في المخزونات.

اما الكوارث الطبيعية فلعبت دورا مهما ايضا في تذبذب اسعار النفط هذا العام فكان لإعصار ساندي الذي ضرب الولايات المتحدة تاثيره الفعال في خفض استهلاك النفط بعدما اغلقت عدة مصاف وانخفضت الطاقة التكريرية كما عمق من جراح معاناة الاقتصاد الأمريكي عدة مشكلات اخرى كان آخرها تاخر معالجة عجز الموازنة وسط خلاف ما بين البيت الأبيض والجمهوريين وما يعرف بـ«الهاوية المالية».

ومن المؤثرات الطبيعية الكبيرة على أسعار النفط هذا العام غير اعصار ساندي تبرز الفيضانات في نيجيريا والتي اثرت بشكل ملحوظ على إنتاج الدولة الإفريقية التي تراجع إنتاجها في السوق النفطية خلال عام 2012. وكان لمنظمة الدول المصدرة للبترول «اوبك» التي تنتج دولها نحو ربع الإنتاج العالمي دور مهم الى حد كبير في عدم تفاقم حدة الأسعار صعودا وهبوطا حيث انها ظلت محافظة على إنتاجها اليومي المقدر بـ31.3 مليون برميل يوميا ولم تعلن خلال الاجتماعين الدورين اللذين عقدهما وزراء دول المنظمة في يونيو وديسمبر الجاري اي تغيير برفع او خفض سقف الإنتاج ما ادى إلى توازن نسبي في السوق مع تصريحات متكررة على لسان وزير اكبر دولة منتجة فيها وهي المملكة العربية السعودية بالإعلان عن استعداد المملكة تعويض اي نقص في الانتاج والامدادات.

وقد اعلنت «اوبك» في الأسبوع الأخير من العام ارتفاع سعر سلة خاماتها الـ12 حيث ارتفع الخميس الماضي بواقع دولار و11 سنتا ليستقر عند مستوى 108.03 دولارات للبرميل مقابل 106.92 دولارات للبرميل الأربعاء الذي سبقه وبلغ المعدل السنوي لسعر السلة للعام الماضي 107.46 دولارات للبرميل.

احد اللاعبين الرئيسيين في السوق النفطية وهو الاقتصاد الصيني ثاني اكبر اقتصادات العالم اثر تباطؤه في النمو على الاستهلاك المتوقع للنفط وبالتبعية الأسعار حيث سجل نموا بمعدل 7.9 في المئة خلال 2012 مقابل 9.3 في المئة العام الماضي وهو اقل معدل نمو سنوي منذ عام 1999.

والمرت بعض العوامل التقنية على السوق النفطية خلال 2012 منها انتاج النفط الخام من بحر الشمال وهو ما دعم اسعار نفط خام الاشارة برنت ويدعم الاسعار الحالية مقابل المستقبلية او ما يعرف بـ«الباكوردیشن» كما يطلق عليها المتخصصون.

ويبرز في 2012 عودة النفط الليبي الى مستواه الإنتاجي كما قبل اندلاع الثورة التي أطاحت بالقذافي قبل نحو عامين لتبلغ انتاج 1.6 مليون برميل نفط يوميا كما شهد إنتاج العراق مستويات غير مسبوقة لم تشهدها بلاد الرافدين منذ سنوات طويلة ليصل انتاج العراق من 2.6 مليون برميل يوميا في يناير 2012 الى نحو 3.3 مليون برميل في نوفمبر الماضي بزيادة مقدارها 700 الف برميل يوميا دفعة واحدة ويتوقع ان تصل الى انتاج 3.5 مليون برميل في 2013.

وطبقا لتقارير الوكالة الدولية للطاقة فقد بلغ انتاج العالم من النفط خلال يوليو الماضي 90.7 مليون برميل بارتفاع مقداره 2.6 مليون برميل عن صادرات العام الماضي ومثل إنتاج الدول الاعضاء في اوبك نسبة 80 في المئة من الزيادة وذلك على الرغم من حقيقة ان 75 في المئة من الإنتاج العالمي ياتي من منتجين لا ينتمون إلى أوبك.

وقدرت دراسة صادرة عن معهد التمويل الدولي حجم الإيرادات النفطية لدول الخليج العربي المصدرة للنفط بنحو 572 مليار دولار امريكي بنهاية عام 2012 وذلك بارتفاع عن إيرادات عام 2011 التي كانت بلغت نحو 538 مليار دولار امريكي.

ويبقى السؤال ماذا يخبئ لنا العام الجديد وهل سيسير على خطى سلفه أم ان توقعات الخبراء بان تصل أسعار النفط الى مستويات مرتفعة جديدة ستصبح واقعا معتمدة على زيادة اشتعال منطقة الشرق الأوسط بضربة عسكرية محتملة ضد إيران.

لكنه بأي حال ومع أفول نجم 2012 بعد ساعات يكون العالم قد نفض الغبار عن صفحة صاحبة انخفضت فيها اسعار النفط بشكل ملحوظ فحبست الأنفاس وعندما ارتفعت ترقبت الأبصار انه عام التذبذب والحيرة بامتياز عام صعب التكهن فيه وتضاربت فيه كل التوقعات.

«نفط الهلال»: تنشيط موارد الطاقة يبدأ بتطور قطاعات الإنتاج والاستهلاك

قال تقرير صادر عن شركة نفط الهلال ان التجارب الناجحة افضت إلى أن تحقيق الأهداف يجب أن يتم بشكل شامل وبالتوازي مع كافة القطاعات ذات العلاقة، واثبتت أيضا أن حالة التباين في الانجازات بين قطاع وآخر تساهم في فقدان أو خسارة جزء كبير من تلك الانجازات والاستثمارات القائمة والمتوقعة.

واثبتت مخرجات قطاع الطاقة انها المحرك الرئيسي للنمو والانتعاش الاقتصادي العالمي، فيما يتوقع كافة الأطراف أن يعطي قطاع الطاقة دفعة كبيرة للانتعاش للاقتصاد العالمي على مستوى ضبط الأسعار والحفاظ عليها عند حدود مدروسة ومتوازنة للمنتجين والمستهلكين، بالإضافة إلى الحفاظ على مستويات إنتاج تخدم الظروف الاعتيادية والطارئة والحفاظ على زخم استثماري مدروس وموجه ومستمر وقابل للتقييم والتعديل.

ومما لاشك فيه أن الانجازات المحققة حتى اللحظة تتجاوز الفترة الزمنية التي تحققت خلالها، مما يعني أن هناك تركيز كبير على مكونات القطاع، واستثمارات متواصلة وضخمة تم توجيهها للوصول إلى المستويات الحالية.

وبشكل خاص المشاريع التي تستهدف تطوير القدرات الإنتاجية، هذا ويستهدف المنتجين تحقيق أعلى قيم من الاستثمار للوصول إلى أعلى قيم من العوائد ويستهدف المستوردون أعلى مستويات من الإنتاج عند الأسعار المقبولة، وبين هذا الهدف وذاك يلاحظ وجود صعوبة في إيجاد التوازن المطلوب في تحقيق الأهداف لكل طرف على مستوى الطاقة الإنتاجية والأسعار وعلى كافة القطاعات ذات العلاقة.

والملاحظ أن القطاعات ذات العلاقة بقطاع الطاقة لم تتطور بالمستوى الذي تطور به قطاع الطاقة، فقطاع الصناعة لم يتطور في مخرجاته وآليات العمل المتصلة بكفاءة وترشيد الإستهلاك من مشتقات الطاقة بالقدر الذي تتطلبه المعايير المستهدفة، في حين شهد قطاع النقل بعض التحسينات على مستوى ضبط مستوى العادم، وبقيت آليات وسبل الاستهلاك كما هي بل وعلى العكس فقد ارتفع حجم وسائل النقل ذات الاستهلاك المرتفع من الطاقة وارتفاع حجم الطلب عليها مؤخرا. وعلى الطرف المقابل يلاحظ أن ثقافة الاستهلاك لدى القطاع السكني لازالت كما هي دون مؤشرات ايجابية في الأفق، وبالنظر إلى حالة التباين على مؤشرات التطور على طرفي المعادلة يلاحظ بقاء الفجوة على حالها، ومن شان بقاء هذه المؤشرات على حالها إضعاف حجم الانجازات وتقليل حجم ونوع التوقعات القائمة على جدوى الانجازات المتراكمة لدى قطاع الطاقة.

هذا وما زال قطاع الطاقة بحاجة إلى المزيد من الاستثمارات يأتي في مقدمتها تطوير وتوسيع الطاقة التكريرية لدى العديد من الدول، بالإضافة إلى التركيز الكبير الذي يشهده قطاع إنتاج الطاقة الكهربائية، وتنطلق الاستثمارات في المرحلة القادمة على اعتبار قطاع الطاقة احد اهم المدخلات الرئيسية للعديد من السلع والخدمات والقطاع الأكثر إفرازا لفرص الاستثمار والعمل، مع الأخذ بعين الاعتبار تاثير أسعار الطاقة على الاقتصاد العالمي.

في آخر سحوبات شركة نفط الكويت

«بنك الخليج»: براساد يفوز بسيارة «جي.إم.سي»

الفائز يتسلم الجائزة

أعلن بنك الخليج عن فوز راج كيشور براساد بسيارة جديدة من جي. إم. سي يوكان 2012 في السحب ربع السنوي الرابع والأخير لموظفي شركة نفط الكويت لعام 2012 ويأتي هذا السحب في إطار المزايا التي يقدمها بنك الخليج لموظفي الشركة الذين يقومون بتحويل رواتبهم على حساباتهم لدى البنك وحصولهم على بطاقات ائتمان سارية.

وتعليقا على فوزه، قال راج كيشور براساد: «انا ممتن لبنك الخليج على منحي هذه الجائزة وعلى الخدمة الممتازة التي احصل عليها دائما من فرع البنك الكائن في مقر شركة نفط الكويت. وجود فرع قريب للبنك الذي اتعامل معه هو ميزة مهمة ولكن الفوز بسيارة جديدة فقط لاثني عميل بنك الخليج فذلك يعتبر مكافاة فوق العادة.»

ويقدم بنك الخليج العديد من المميزات لموظفي شركة نفط الكويت ممن لديهم حساب لدى بنك الخليج من خلال حزمة حساب الراتب التي صممت خصيصا لتلبية احتياجاتهم المالية والتمتع حصريا بمزايا متعددة كالحصول على قسائم شراء من محلات X-سايت من الكترونيات الغانم، وإصدار مجاني للبطاقات الإئتمانية فيزا أو ماستركارد، والعديد من الخصومات الخاصة عند استخدامهم بطاقات بنك الخليج لدى اكثر من 100 محل تجاري في الكويت. هذا، علاوة على تأهلهم تلقائيا لدخول السحوبات ربع السنوية على سيارة «جي. أم.سي يوكان جديدة».

Al Seef International Holding
شركة السيف الدولية القابضة

إعلان تذكيري

لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية لشركة السيف الدولية القابضة ش.م.ك. (قابضة)

يسر مجلس إدارة شركة السيف الدولية القابضة ش.م.ك (قابضة) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2011/12/31 المقرر انعقادها في تمام الساعة الحادية عشر صباحا بتاريخ 2013/1/7 الموافق يوم الاثنين، وذلك في مقر الشركة الكائن بالمرقاب-مقابل دوار بهبهاني – برج مدينة الأعمال الكويتية العقارية – الدور 25. وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.
- سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.
- المصادقة على الحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.
- الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة.
- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع مكافأة للسادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.
- إخلاء طرف السادة/ أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.
- تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية 2012 ، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

لذا يرجى من السادة الراغبين بالحضور مراجعة مكتب بدر البزيع للاستشارات الادارية والمالية بنيد القار – مدخل ابراج البشر والكاظمي ت: 22445458

والله الموفق...

يوسف محمود الصراف
رئيس مجلس الإدارة